المجلس

نحو سورية تعددية اتحادية فدرالية لا مركزية
الأعتراف الدستوري بالشعب الكوردي في سوريا
الغاء كافة المراسيم والقرارات المجحفة بحق الشعب الكوردي وقضيته المشروعة وما يترتب عليه من أجرائات قانونية

العدد 2 صحيفة الالكترونية يصدرها مكتب الاعلام في المجلس الوطني الكوردي في سوريا ٩ التاريخ : 15 / 6 / 2018

المجلس الوطني الكوردي حامل لواء المشروع القومي

تدخل الأزمة السورية مراحل حرجة ومفصلية. ولا يزال المجلس الوطني الكوردي مستمراً في الدفاع عن الحقوق القومية المشروع للشعب الكوردي في سوريا. خاصة وأن الكورد وعبر تواجد المجلس الكوردي في أروقة المفاوضات الدولي حول سوريا، قد دخلوا مرحلة جديدة وقوامها تدويل قضيتهم المشروعة والمحقة. وفي الوقت الذي يسعى فيه المجلس الوطني الكوردي إلى رصّ الصفوف وتقوية الموقف الكوردي في سوريا، يستمر الاتحاد الديمقراطي بإضاعة الوقت عبر تصريحات ومواقف طوباوية لا تمت للواقع بصلة. ويرمون ببعض التصريحات التي يسعن من ورائها لدغدغة مشاعر المواطن الكوردي الغيور على مصلحته القومية والمرتبط بقضيته الكوردية. والحقيقة إنهم يراوغون ويحاولون كسب المزيد من الوقت لا غير، فمن يرغب بالحوار عليه أولاً خلق أرضية مناسبة ومهيأة للتواصل والحوار. فلا حوار مع بقاء قيادات وأعضاء ومناصري المجلس الوطني الكوردي وأحزابه في معتقلات وسجونهم، ولا حوار ولا تزال مقار المجلس وأحزابه مشمعة ومغلقة بدون وجه حق، ولا حوار قبل الطيّ النهائي لملف المعتقلين السياسيين والصحفيين والكتّاب والصحفيين ونشطاء الرأي والمختلفين معهم في الحوار والتوجهات السياسة والمواقف القومية، ولا حوار قبل إلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بمنع مزاولة العمل المدني والسياسي في كوردستان سوريا. ولعل أبداعهم المؤخر في وضع اليد على منازل أبناء المعارضين لسياساتهم كمنزل أبن فؤاد عليكو ومنزل شقيقة إبراهيم برو، ومنزل عبد الحكيم بشار المباع قبل أكثر من عام لابن عمه، يدفع بعجلة نسف أي حوار أو تواصل نحو الحضيض. إن المجلس الكوردي ومنذ بداية تأسيسه أثبت نجاعة مواقفه وصلابة دفاعه عنها، وهاهي الوقائع تشير إلى صوابية رؤية المجلس حول نوعية الحل الأصح في سوريا، فلا حلول عسكرية، ولا نجاح لأي حل عسكري، إما فقط الحل السياسي عبر الحوار والضغط الدولي والتوافق الإقليمي حول سوريا. كان ولا يزال المجلس الكوردي صاحب شعار النضال السلمي الديمقراطي في سوريا، وسيبقى حاملاً للواء الحقوق الكوردية عبر الحوار ثم الحوار ثم الحوار. ولولا تعنت الاتحاد الديمقراطي وإصراره على إفشال أربع اتفاقات سابقة لكان للوضع الكوردي حالة أخرى، ما كانت مئات الآلاف من الأسر والعوائل الكوردية هاجرت وما كانت كوردستان سوريا قد خسرت مئات الآلاف من خيرة شبابها، وما كان وضع التربية والتعليم والوضع المعيشي والاقتصادي بهذا المستوى المتدني، وما كان المجتمع الكوردي ليعاني من كل هذا التشتت والتشرذم والانقسام الشاقولي والأفقي بسبب إصرارهم على زرع ثقافة جديدة غريبة عن تاريخ الكورد في سوريا. لم ولن يكن المجلس الكوردي شريكاً في أي تخبط ومصائب عاشها الكورد في سوريا بسبب التفرد والاستفراد بالقرار ومصير الكورد وحقوقهم القومية في سوريا، الحوار ووحدة الموقف الكوردي مطلب محق، لكنه يتعرض للابتزاز ومحاولات ليّ الذراع للمجلس الكوردي، وهو ما لن يحصل أبداً، المجلس منفتح بشكل دائم على الحوار والتواصل مع الآخر لكن شريط الرجوع عن مفاهيم لا تخدم المصلحة الكوردية العليا، وقبل الشروط الأربعة لن يكون هناك أي حوار أو جلوس على طاولة واحدة

رؤية العدد

من الملاحظ حصول تطورات قد تكون هامة على المشهد السياسي السوري وحيال الأزمة السورية تحديدا ، يتجلى ذلك من خلال تزامن تحركات ذات الصلة بموضوع الحل السياسي للأزمة ، خاصة بعد دعوة الرئيس الروسي لرئيس النظام السوري وترتيبها بالتنسيق والتعاون لتشكيل اللجنة الدستورية كإحدى أهم مخرجات مؤتمر سوتشي ، واستجابة الجانب السوري بكل سهولة ويسر بعد ما كان موضوع الدستور الجديد مرفوضا بشدة منه حيث كان مصرا على وضع دستوره لعام 2012 كمسودة للدستور الجديد ، هذا وقد أعقب النظام ذلك بتصريحات تحمل معاني التحدي والوعيد لمن يخالفه في الموقف والرأي ..

ومن الجانب الآخر ، هناك مؤشرات التوافق الأمريكي التركي على بعض القضايا وخصوصا المتعلق منها بمنبج وانسحاب قوات سوريا الديمقراطية منها ما يعني أن تركيا مستمرة في اجتياحها أو تهددها بأراضي الدولة السورية ، هذا إلى جانب التهديدات الاسرائيلية والأمريكية المستمرة بضرورة خروج القوات الإيرانية وميليشيا حزب الله اللبناني من كافة الأراضي السورية ، وهذا بحد ذاته مؤشر على تفاقم الوضع ..

وبالتزامن مع هذين الوضعين هناك تحرك على مستوى القوى والأحزاب التي تدعي معارضة الداخل في سعي لعقد لقاءات وتفاهمات نحو عقد مؤتمر عام في الداخل السوري دون معارضة الخارج ، فالحزب الجديد المسمى (حزب سوريا المستقبل) بدأ يتحرك في هذ الاتجاه ، وحزب الاتحاد الديمقراطي (ب ي د) يسعى للتقرب من المجلس الوطني الكردي في سوريا ومن الأحزاب والقوى الأخرى بغرض عقد مؤتمر خاص بالكرد في سوريا يزعم الوصول إلى توجه مشترك وأهداف مشتركة في حل القضية الكردية في سوريا ..

يبدو أن روسيا تسعى بالتنسيق مع النظام السوري لوضع الترتيبات اللازمة لحل الأزمة السورية في التفاف على الشرعية الدولية ومجلس الأمن والقرارات ذات الصلة مثل قرار 2254 ومخرجات مؤتمرات جنيف المتعاقبة وخصوصا مؤتمر جنيف 1 ، إلا أن المعارضة بمكوناتها ترفض توجها كهذا ، وستستمر في مناهضتها لمثل هذه المشاريع ، وقد تكون النتائج بالتالي تتجه نحو سيناريو آخر وهو تقسيم البلاد بين أطراف الصراع دوليا وإقليميا ، ما يعني الحلول الجذرية سوف تتأخر وأن مأساي السوريين ستزداد إلى أمد آخر في دوامات لا يمكن التكهن بنتائجها وعواقبها ..

بيان حول انتهاكات العصابات المسلحة في عفرين واستشهاد السيد احمد شيخو

منذ دخول الفصائل المسلحة بمسمياتها المختلفة منطقة عفرين لمؤازرة الجيش التركي وبمساندة منه لم تتوان عصاباتها من ممارسة ابشع الجرائم بحق ابناء عفرين بمنطق الغزو والغنيمة وبعيدا عن كل القيم الانسانية والشرائع السماوية ،من سلب ونهب للممتلكات العامة والخاصة وحرق للبنى التحتية وتهديم الآثار وخطف وتعذيب وتوطين بغرض التغيير الديمغرافي ومنع الاهالي من العودة الى ديارهم . كل ذلك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي الذي لم يحرك ساكنا الى الآن رغم الادانات والنداءات والمناشدات التي طالبت باخراج تلك العصابات ومحاسبتهم .

وقد وصل بهم الأمر الى القتل العلني لمواطنين أرادوا العودة و وقفوا بوجه ممارساتهم وفضحها وكان آخرها استشهاد السيد احمد شيخو نائب رئيس المجلس المحلي في بلدة (شيه) وعضو الحزب الديمقراطي الكوردستاني في سوريا بعد خطفه وتعذيبه مما ادى الى وفاته بعد يومين من أخلاء سبيله .

ان المجلس الوطني الكوردي يدين بشدة هذا العمل الاجرامي وكل الانتهاكات التي تمارسها تلك العصابات التي تتنافى مع لائحة حقوق الانسان وتصل الى مستوى جرائم حرب والتي تجري امام انظار الجيش التركي الذي يتحمل مسؤولية قانونية في حماية المدنيين وحماية ممتلكاتهم كدولة محتلة وتوفير الامن والامان والخدمات لهم ، وبالتالي يتحمل وزر ما ترتكبه تلك العصابات ، ومن هنا فإن المجلس يطالب تركيا بوضع حد لهذه الانتهاكات واخراج هذه الفصائل من المنطقة وتسليم ادارتها وحمايتها لابناء عفرين .كما يدعو المجلس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بادانة تلك الممارسات والتبرؤ من الفصائل التي تقوم بها ،هذه الممارسات التي لا تمت بشئ الى قيم الثورة السورية ومبادئها واهدافها التي ضحى من اجلها الشعب السوري بكافة مكوناته .

كما يناشد المجلس الدول المؤثرة ومنظمات الامم المتحدة والحقوقية الى الوقوف في وجه هذه الاعمال وتقديم العون لابناء عفرين ومساعدتهم في تجاوز محنتهم .

ويدعو في الوقت نفسه اهلنا في عفرين الى التكاتف والعمل على العودة الى ديارهم والتشبث بارض آبائهم واجدادهم

الامانة العامة للمجلس الوطني الكوردي في سوريا 13\6\2018

المجلس الكردي الممثل الوحيد عن الكورد في اللجنة الدستورية

اعتبر حسن عبد العظيم المنسق العام لهيئة التنسيق والمشاركة بهيئة التفاوض المعارضة؛ في تصريحات لراديو روزنة أن حضور الأكراد في اللجنة الدستورية سيكتفى من خلال تمثيل العناصر الموجودة داخل هيئة التفاوض من المجلس الوطني الكردي، أما عن حزب الاتحاد الديمقراطي فإن هناك اعتراض تركي على تواجدهم وبالتالي هي مسألة خاضعة للتوافق الدولي.

وما تزال تركيا ترفض مشاركة حزب الاتحاد الديمقراطي أو أي طرف من قبل الإدارة الذاتية بشمال شرق سوريا، في أي مسار سياسي أو تفاوضي للحل في سوريا، مشيرة إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي وما يتصل به من تنظيمات سياسية وعسكرية يشكلون تهديداً على تركيا، حيث تعتبر أنقرة وحدات حماية الشعب وهي الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي والتي تشكل أساساً مهماً في قوات سوريا الديمقراطية "منظمة إرهابية" وامتدادا لحزب العمال الكردستاني.

من جهته أشار رئيس منصة موسكو السياسية قدري جميل في حديثه لروزنة إلى ضرورة تمثيل الأكراد في اللجنة الدستورية

"نحن من أول لحظة مع وجود الأكراد ومن يريد استبعادهم لا يريد وحدة سوريا، وأنا مع أوسع تمثيل لجميع أطياف المعارضة، فهذا الدستور سيلعب دور لتطور سوريا خلال الخمسين سنة القادمة لذلك فأوسع مروحة من السوريين يجب أن تشارك بنقاشه وصياغته".

وكانت وسائل إعلام تركية نقلت عن الرئاسة التركية نهاية العام الفائت اصرار أنقرة على عدم تواجد حزب الإتحاد الديمقراطي وأحزاب الإدارة الذاتية في محادثات أستانا، وقالت في حينه أن ذلك سينطبق أيضاً على مؤتمر سوتشي.

وحول النقطة الخلافية المتعلقة بصلاحيات اللجنة، حيث تتمسك دمشق بتعديل دستور 2012 بينما ينص بيان سوتشي الختامي بنسخته الرسمية التي نقلها الجانب الروسي لمجلس الأمن على "إصلاح دستوري" بما يشمل إقرار دستور جديد، قال قدري جميل لروزنة "نحن نرى من مضمون البيان الختامي لسوتشي؛ فقد كان تعبير اللجنة الدستورية بأنها لجنة إصلاح دستوري،ولجنة إصلاح دستوري تقبل التأويل؛ فمن الممكن أن تكون تعديل وممكن أن تكون تغيير للدستور،

ولكن هذا يجب أن يحل بالنقاش والتفاوض بين السوريين أنفسهم في اللجنة الدستورية، لذلك ما تقوله حكومة دمشق بأنها تريد تعديل فقط على دستور 2012 هذا حقها، وما نقوله نحن بأننا نريد تغيير دستور أيضا حقنا، ونصل إلى تفاهم عبر النقاش و بقرار بالإجماع عبر التوافق، لذلك هذه القضية هي قضية نقاشية لا يمكن أن يحسم طرف واحد هذا الموضوع لوحده قبل بدء عمل اللجنة الدستورية".

في حين أوضح حسن عبد العظيم المنسق العام لهيئة التنسيق، من خلال حديثه لروزنة إلى أن الهيئة التفاوضية طلبت من مكوناتها ترشيح أسماء لطرحها كقائمة تقدم للسيد ديمستورا من أجل اللجنة الدستورية، موضحاً بأن من هذه القائمة سيأخذ منها المبعوث الدولي أسماءً بحسب الأولويات وبحسب العدد، ومعتبراً أن وفد هيئة التفاوض سيكون طرفاً مقابلاً لوفد حكومة النظام السوري، بالإضافة إلى طرف ثالث يتكون من شخصيات لديها خبرة دستورية وقانونية، إضافة إلى تمثيل للعشائر والمرأة ضمن هذا الوفد.

مُخرجات الكتّاب الكورد باللغة العربية

بين ضياع الهوية ونقل الإرث الحضاري

شفان إبراهيم

تُعتبر اللغة دليل انتماء وخصوصيةَ أية أمة. فلكل شعب لغته المائزة له عن غيره. لكن ماذا لو كتب المؤلف أو الكاتب بغير لغته الأم؟ هل هو إجحافٌ بحق الهوية والانتماء القومي لها هو معاكس لأهمية عنصر اللغة الأم كمحدد فعال في مُثبتات هوية الأدب الكوردي. وهل الكتابة باللغة العربية إضاعة للمجهود الفكري الكوردي، أم تأكيدٌ على الظاهرة التاريخية للروابط المشتركة بين الكورد والعرب من جهة، ومن جهة ثانية مكسب للهوية والأدب الكوردي في الدفاع عن الشخصية الكوردية المعرفية أمام الآخر بشقيه المُنكر للوجود الفكري والقومي الكوردي، والمؤيد له على الحد سواء.

يُعيد الدكتور خالد عمر /اختصاص أدب عربي حديث ـ الرواية المعاصر/ قضية الكتابة بغير اللغة الأم للكتّاب الكورد إلى منع اللغة الكردية من التداول والاستعمال في المدارس والمعاهد والجامعات خلال أجيال وأجيال، ولا يغدو مجرد ترفاً.

يتحدث عمر عن ازدواجية الكتابة بغير اللغة الأم وإمكانية أن يتسبب ذالك في قلق الهوية وتذبذب الانتماء، أو يكون عامل تمييع للخصائص القومية لدى الآخرين. حيث يرى أن السؤال يجرّ المرء إلى تعقيدات كبيرة، ويعتقد أن الكتابة الأدبية هي ضربٌ من هسيس لغة أجنبية في اللغة الأم.. وفي حالة الكتّاب الكورد باللغة العربية، فإنهم يفرضون على "العربية" أن تتكلم الكردية، ولذلك ستجد أن العربية التي ينتجها الكاتب الكردي تنماز عن العربية الاعتيادية بهاهية جديدة.

يُدرك الجميع حجم الغُبن والردّم الذي لحق باللغة الكوردية. لكن وبالرغم من ذلك لم يدخل الكورد في سجالات الحقد والكراهية على لغة الآخر. وربما من يكتب باللغة العربية كأنها جزء من روحه. فهل بإمكان أي مثقف أن يهمل لغة المعري، لغة الشك والريبة والفكر والتأمل؟ أو إنكار فضل اللغة العربية في كسبه لمعارف كثيرة أمدته بمهارات عظيمة. فاللغة العربية كالجسر المهم لتقارب الثقافات وحوارها

يُعيد محسن طاهر عضو المكتب السياسي لل(PDK-S) قضية الكتابة بغير اللغة الأم إلى دائرة الدعم والمناصرة للقضية الكوردية وليست مضيع للهوية أو تقييد للثقافة الكوردية.

ويقارن طاهر بين منشور أو كتاب باللغة العربية مناصر للقضية الكوردية ومخطوط أو مطبوع باللغة الكوردية معادي للتطلعات القومية. وبحسب طاهر فإن التقوقع اللغوي هو ابتعاد عن الفضاء الوطني والعالمي، ويساهم في تكوّر الذات. ويُبعد طاهر أي علاقة بين إشكالية الكتابة باللغة العربية وتأثيرها السلبي على ترسيخ الحقوق القومية الكوردية، هذه الإشكالية تندرج وفق توصيف طاهر ضمن السياق السياسي والنضال الجماهيري التراكمي، وإن تحقيق الأمر محكوم بجدلية الظرفي الذاتي والموضوعي، ومرتبط بمعادلة المصالح والمستجدات الإقليمية، والعالمية ذات الصلة. طاهر ينطلق من هذه المحددات للتأكيد على أهمية الكتابة بلغة أخرى إضافة إلى اللغة الأم، خاصة وأن الإبداع في مجال لغة أخرى هو إعلاءً من شأن الكورد ضمن سياقات وأدبيات الآخر.

لغة الكتّابة بين ضياع الهوية والتواصل اللغوي.

أضحت اللغة العربية أداة طيعة في يد الكثير من الكتاب الكورد. لكن السؤال الشاغل حول جدلية الكتابة بلغة أخرى يتمحور حول ضياع الهوية الثقافية الكوردية أم أن لغة الآخر ترسخ لمبدأ التعايش والتواصل الكوردي العربي. وهل ينحصر مناصرة القضية الكوردية في نوع اللغة المستخدمة فقط. أم أن الكتابة هي بمثابة إزالة الاحتقان اللغوي داخل الرأس واختيار العربية نصا للتخفيف مما قد يُعانيه أحدهم.

يرى الشاعر فرهز حسين أن اللغة هي أداة لتلقي المعرفة ونقلها. لكنها أيضا من أهم دعائم الهوية القومية للشعوب، وهذه الأهمية تتضاعف عند ما يتعلق الأمر بشعب مضطهد مثل الشعب الكوردي حيث تكون للغة خصوصية مغايرة نظراً للمعان أنظمة الدول التي تتقاسم جغرافية كردستان على طمس الهوية القومية للكورد.

ويعتقد حسين أن محاربة اللغة الكردية بما تشتمل من الثقافة و الفنون هو سلاح تلك الأنظمة ومن هذا المنطلق فإن حسين يدعو إلى تحمل النخب الكردية و في طليعتها الأدباء و من ثم الساسة مسؤولية مضاعفة للمساهمة بدورهم في ممارسة اللغة الأم في مختلف كتاباتهم سواء كانت أدب، بحوث، علوم إلخ. وفي الوقت ذاته يدعوهم حسين إلى عدم الامتناع عن الكتابة باللغات الأخرى كالعربية والتركية والإيرانية و حتى اللغات الأجنبية كالإنكليزية والفرنسية .

وبحسب حسين فإن الكتابة باللغة الأم فيها ترسيخ للإرث الحضاري وحفاظ على خصوصية الهوية القومية والثقافية وله تأثير كبير جداً على المستوى الداخلي .

لكن لابد من القول –بتعبير حسين- بأن اللغة التي نحن نتمكن من أدواتها هي الأفضل للكتابة وهذا لا يعني التخلي عن اللغة الأم بالنسبة لجيل محدد من الكتاب.

ويتحدث حسين عن التغيرات الكثيرة التي طرأت على الحياة السياسية في المناطق الكوردية ومع تطور الفضاء الالكتروني الذي فتح أفاق عريضة أمام الكورد لتدارك

التظلم الذي أثر على ممارسة شعب للغته.

يتحدث حسين عن المهمة الصعبة لكبيري العمر في خدمة الهوية الكوردية عبر اللغة الأم. ويرى أن الكتابة ليست مجرد معرفة بلغة ما، بل هو فن متكامل بحد ذاته ولممارسة هذا الفن لا بد من التمكن الكامل من اللغة وهذا الأمر فيه الكثير من الصعوبة لكسبها في سن متقدمة. ويدعوا حسين الجميع إلى خدمة الهوية القومية كمحدد إنساني قومي ويذكر أمثلة عن كتاب كورد معروفون مثل سليم بركات ,نيروز مالك,إبراهيم محمود ، إبراهيم اليوسف وغيرهم كثر في سورية، دون أن يغفل الحديث عن الشاعر الكبير جكرخوين الذي خدم الهوية القومية والكتابة باللغة الأم في أحلك وأصعب الظروف.

اللغة العربية بين المكسب المعرفي وضياع الهوية القومية الكوردية

للغة العربية دور كبير في أيصال الهمّ والمطالب الكوردية إلى عامة الشرائح في المجتمع العربي سواء من النطاق الجغرافي المتواصل بشكل مباشر في سوريا، أو خارج حدود الدولة السورية. فهل أمكن القول أن العربية كانت إحدى دعائم توضيح حقيقة القضية الكوردية أم أن الاستمرار في الكتابة بها، هي مضيعة للوقت والجُهد. علماً أن اللغة واحدة من المحددات الأساسية في تحديد نسبة الشعب إلى هويته إلى جانب الأرض والتاريخ والهوية القومية.

يرى الكاتب الصحفي أكرم المُلا عضو هيئة تحرير جريدة كردستان، أن الكتابة باللغة الأم هي إحدى الدعائم الأساسية للخصوصية القومية. المُلا ركز على الكتّاب الذين يكتبون باللغة العربية وأعاد السبب إلى الفترة الزمنية التي كان الكورد يعانون من إنكار اللغة الكوردية والقمع المفروض على مستخدميها وعدم إفساح المجال للتعلم باللغة الكوردية. واستغرب المُلا أن تكون هناك جهات كوردية تحتج أو تستنكر الكتابة باللغة العربية خاص وان اللغة الكوردية – بحسب المُلا - لم تصبح معممة أو لغة سائدة ولم يتقنها جميع الشرائح الاجتماعية. ولم ينسى المُلا أن يشكر الشباب الذين احيوا اللغة الكوردية من جديد وأصبحت واسعة الانتشار بين أوساطهم الشابة. وتأسف المُلا على غياب المجمع اللغوي الكوردي الذي يمكن الاستناد إليه في الكتابة والتحرير الصحفي للغة الكوردية في وسط الكتّابة ولم ينسى المُلا أن يذكر أن لا شيء يبرر عدم الكتابة باللغة الأم.

ويرى المُلا أن ضعف اللغة الكوردية إنما مرده إلى غياب الدولة الكوردية المركزية. عدا عن إمكانية أن تكون اللغة وسيلة لمواجهة الآخر مجازاً أو فعلاً. فاللغة هي شكل من أشكال مقاومة اللغة المهيمنة. خاصة وأن الكورد لا ينظرون إلى العربية لغة عدوة بل هي لغة الأنا الأعلى في سوريا مقارنة بالأنا السفلى. والأنا العليا هي أنا السلطة.

على أهمية وضرورة الكتابة باللغة الأم، إلا أن الميزة والخاصية لا تغدو بمجرد الطرح اللغوي الأم وحده، بمقدار التمايز والإبداع وحتى الأعجاز اللغوي وهو ما بقي ضمن حالات فردية نادرة كانت مبنية على جهود فردية كبيرة واستثنائية، امتزجت لديها القدرة الإبداعية في شقلبة القوالب الجامدة للغة.

من جهة أخرى فإن التمايز والتمازج عن/مع اللغة الأم للآخر المختلف يتجلى في عملية الكتابة بلغته وفق نمطية إبداعية جديدة تجعل من اللغة المكتوبة تنطق بلغةٍ أخرى. كحال الكتّاب الكورد الذين أثبتوا أن للعربية كينونة جديدة.

منظمات مجتمع المدني الكوردية السورية في اقليم كوردستان العراق بين الواقع والطموح

لامع محمد

لعل تجربة المجتمع المدني تجربة فتية في سوريا عامة وفي المناطق الكردية خاصة، وكأي تجربة فتية فقد عانت الكثير من التشويه والانحراف نتيجة عدم الدراية بالمفهوم العام للدور الذي يجب أن تقوم به، أو بسبب إعتبارات وتدخلات أخرى التي لبست الوليد الجديد عباءته القديمة وعملت على استمرار النهج القديم من خلال هذه العباءة وهذه أيضاً ربما كان نتيجة عدم فهم ماهية المجتمع المدني أو بسبب الخوف من الوليد الجديد. ولكن بالمجمل يمكن ادراج ذلك ضمن الواقع الطبيعي وخاصة في ظل غياب المفهوم التعاوني وسياسة عدم تقبل الاخر المستمدة من التراكمات السابقة أي التي سبقت صحوة تشكيل منظمات المجتمع المدني وبلورة فكرة العمل المدني. ومع مرور الزمن بدأت هذه المنظمات ببلورة فكر المجتمع المدني وبدأنا نشاهد عدة تجارب ناجحة في هذا المجال لانها عرفت تقرأ الواقع وتقوم بتحليله والبناء عليه، في حين تلاشت الكثير من التجارب نتيجة لبعدها عن الخط العام والمفهوم المتعارف عليه أو الذي بني عليه تشكيل وعمل مؤسسات المجتمع المدني في الكثير من الدول المتقدمة، ولعل ما شجع ويشجع خلق رؤية الصحيحة للمجتمع المدني في المستقبل هي التجارب الناجحة والآثار الواضحة التي تركتها نشاطات وبرامج بعض المنظمات التي حدثت في الفترة الماضية.

هنا لا بد من الإشارة بأن التجربة الأكثر تقدماً وزخماً كانت في البلدان التي هجر اليها السوريين وبخاصة الدول المجاورة لسوريا، وما رافق تلك التجربة من التشعبات والافرازات، والفضاء الذي اتيح لها في تلك البلدان مع تفاوت مدى الهامش المتروك لتشكيل وعمل تلك المنظمات، وهنا لا يمكن التعمق في تجربة كل بلد وخاصة بأنه ومن الطبيعي أن يكون لكل دولة قوانينها ونظمها لعمل المنظمات واليات نشاطاتها، ولكن المهم هنا هو تسليط الضوء على المنظمات السورية والعمل المأمول منها والتحديات التي تعترض بزوغها وتساعدها على الوقوف على قدميها.

هنا سوف نسلط الضوء على المنظمات السورية التي تعمل في اقليم كوردستان العراق والتي في مجملها هي منظمات كردية تتميز بتنوع جوانب عملها ومهامها، فمع لجوء السوريين إلى الإقليم والذي شكل فيه اللاجئين القادمين من المناطق الكردية الغالبية العظمى، تاسست منظمات مدنية والتي كانت واعية لمفهوم منظمات المجتمع المدني ودورها، إضافة إلى التركيز على البناء الصحيح الذي يعتمد على الهيكل السليم من تحديد مجلس الإدارة والنظام الداخلي والترخيص وغيرها من بديهات العمل المدني، ولكن البعض منها عانى من عدم توفر الدعم والتمويل الكافي وبالتالي لم تستطيع القيام بدورها والتمويل الكافي وبالتالي لم تستطيع القيام بدورها الذي رسمته لنفسها، وهنا يقول محمد شريف محمد مدير منظمة هتيما:(قبل الثورة السورية كانت المنظمات التي تهتم بالشان الانساني معدودة جداً داخل جغرافية سورية وعلى سبيل المثال وليس الحصر لم يتجاوز أعداد الكورد المنتسبين لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية اصابع اليد الواحدة. وبعد الثورة كانت حاجتنا لمنظمات المجتمع المدني حاجة ملحة وتأسست العديد من المنظمات في الاقليم منها المستقلة ومنها التابعة لجهات معينة حيث اختلط الحابل بالنابل، المستقلة استطاعت ان تعمل ضمن حدود المنظمات الانسانية نوعا ما .ولكن الحزبية حافظت على خصوصيتها ولم تستطيع كسر قيود التحزب والانتقال الى ساحة المجتمع المدني). ولكن هناك واقع لا يمكن الهروب منه وهو: قبل أن يكون هؤلاء أعضاء أو مؤسسين للمنظمات والجمعيات المدنية فإنهم لاجئين وبالتالي مسؤولون عن تأمين احتياجاتهم واحتياجات اسرهم ولا يمكنهم العمل طويلاً بشكل تطوعي رغم وجود اناس وتجارب ناجحة وبارزة ساهمت في خدمة اللاجئين وتقديم المساعدة لهم بشكل تطوعي وان كان بشكل متقطع، وهنا يعلق الدكتور علي ميراني مدير منظمة بنابر التي تعمل بشكل رئيسي مع اللاجئين السوريين في محافظة دهوك حيث يقول(في الحقيقة، ان المنظمات السورية هنا اصبحت مع مرور الوقت مجرد هياكل فارغة، واسماء لكيانات عاطلة ومعطوبة، لا لان اصحابها ومتطوعيها لايرغبون بالعمل الانساني، بل لان الدعم والتمويل مقطوع بصورة نهائية، ولا يمكن لاي لاجىء ان يعمل متطوعا لسنوات فيما اولاده يتضورون جوعا). في حين كانت هناك منظمات غير مدركة تماماً للاساسيات تشكيل وعمل منظمات المجتمع ولم تستطيع أن تبحث أو تطور نفسها وبالتالي كان دورها هامشياً أو شكلياً، طبعاً بين النموذجين السابقين هناك نماذج تتفاوت في الهيكلة والعمل. وهناك جوانب أخرى تؤثر على عمل هذه المنظمات وهي غياب التعاون بشكل عام في تشكيل بنية للعمل المدني المتماسك وظهور بعض الاصطفافات والصراعات المبنية على توجهات واسس مختلفة والتي اثرت بشكل واضح على بلورة تلك المنظمات وتطور عملها لان من اساسيات العمل المدني هي التعاون والتشارك وبناء التحالفات خدمةً للهدف العام الذي تشترك فيه معظم إن لم نقل جميع المنظمات من حيث المبدأ، إضافة إلى انتشار مفاهيم خاطئة عن المجتمع المدني وهو بأنه يمكن أن يكون البديل عن الاحزاب السياسية وإنما تسعى للحصول على السلطة بشكل او بأخر، وهنا يقول خالد محمد حمادة مدير مجلس اللاجئين الكورد في السليمانية(حسب تجربتي خلال السنوات التي عملنا فيها ومازلنا نعمل يتضح بأن الزملاء العاملين ضمن هذه المنظمات ما زالو متمسكين بالعقل الحزبية الضيقة من خلال الممارسات السلبية التي تلقوها من الثقافة الحزبية ومصالحها الضيقة، بعبارة أخرى هناك خلط ما بين مفهوم المجتمع المدني والمفهوم الحزبي لدى معظم هؤلاء الزملاء، وهذا بحد ذاته يعتبر تحدياً كبير لتطوير وترسيخ مفهوم المجتمع المدني ، كآلية جديدة للدفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. والنقطة المهم هو عدم تقبل الأحزاب الكوردية السورية في الاقليم وخارج الاقليم لمفهوم منظمات المجتمع المدني والهاجس الكبير لدى هؤلاء الاحزاب والخوف بأن منظمات المجتمع المدني هو بديل لهم).

ولكن هذا المفهوم يتعارض تماماً مع الهدف من تشكيل منظمات المجتمع المدني التي تسعى وتعمل على مساعدة تحسين الحياة العامة وخاصة فيما يتعلق بتوعية الناس وتقديم الخدمات وبناء المجتمع من جهة والتعاون مع الاحزاب والجهات الحاكمة من جهة أخرى، وهذا ما أكده مفهوم الامم المتحدة لمنظمات المجتمع المدني التي عرفتها بالشكل التالي: يعد "المجتمع المدني" هو القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال. ويتكون قطاع المجتمع المدني من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتقر الامم المتحدة بأهمية الشراكة مع المجتمع المدني لما يضطلع به من تعزيز مثل المنظمة ودعم عملها.

هناك تحدي أخر والذي بدأ واضحاً للعاملين في الشان العام والمتابعين لنشاطات المنظمات بشكل خاص وهو غياب الدعم الدولي للمنظمات العاملة في الاقليم وإقصاءها عن المحافل الدولية التي تعنى بالشأن السوري حيث كان الاعتقاد في السابق بأن هذا الاهمال صدفة إلا أن تكرار هذا الشيء شكل هاجس وقلق لدى المنظمات العاملة في الاقليم حيث اصبحت هذه المشكلة تطفو على السطح في النقاشات واللقاءات التي تقام بين اللاجئين خاصة مع تنامي اهمال اللاجئين السوريين الموجودين في الاقليم وليس فقط المنظمات، وما رافق ذلك من عدم ذكر اللاجئين في الاقليم من معظم البيانات الختامية والتقارير الصادرة عن الجهات الدولية. وهنا يضيف دكتور علي ميراني(يعاني اللاجئين السوريين والمنظمات السورية في الاقليم من غبن وإهمال شديد من قبل المنظمات الدولية وذلك بسبب استحواذ المنظمات الدولية الكبيرة على معظم التمويل من الجهات المانحة في حين لا تحصل المنظمات السورية سنتاً واحداً من الامم المتحدة).

تملك منظمات المجتمع المدني السورية في الاقليم مقدار لا بأس به من الكفاءة وروح العمل والاستعداد لتطوير نفسها والقيام بواجبها في خدمة الناس والعمل على تعزيز مفاهيم المجتمع المدني المتحضر لارساء الديمقراطية ونشره في المجتمع وفق اسس صحيحة وواقعية. وهنا تقول جليلة عوجة مدير اتحاد نساء روج افا(هناك امكانية لتطوير المنظمات وخاصة النسائية لتقوم بعملها وواجبها عن طريق التدريب والتنظيم ونشر المفهوم الصحيح لدور المنظمات، وكذلك يجب مشاركة النساء في جميع مناحي الحياة). لذلك من الضروري توفر المزيد من الدعم والمساندة للمنظمات وخاصة النسائية ليساهموا مع غيرها من المنظمات السورية الموجودة في الداخل السوري وكذلك المتواجدة في بقية الدول التي تستقبل اللاجئين السوريين لتقوم بدورها الريادي والتوعوي والخدمي.

التوافق الكوردي الكوردي
آمال وتطلعات

إعداد أفين حاجو

مرة أخرى بدأ الشارع الكوردي و الحركة الكوردية عموماً بالحديث عن إمكانية التوصل إلى توافق كوردي كوردي و خاصة بعد الزيارة الأخيرة للقيادي في (tev_dem) ألدار خليل إلى إقليم كوردستان و لقاءه مع مسؤول ملف كورد سوريا السيد حميد دربندي حيث تناقلت وسائل الإعلام عن أن نتائج اللقاء كانت إيجابية إلى حد ما و هو ما شكل نوع من الإرتياح لدى غالبية الشعب الكوردي في كوردستان سوريا .

و حول هذا اللقاء و إمكانية التوصل إلى توافق كوردي كوردي جديد استطلعنا بعض الآراء من الشارع الكوردي حيث قال الأستاذ محمد كوسا: أنه بقناعته هذه الزيارة و في هذا الوقت بالذات جاءت متأخرة جداً بسبب الظروف الراهنة و حالة التشرذم التي يعيشها كورد سوريا لا تجدي نفعاً لأن هناك عدة بروتوكولات موقعة بين المجلس الوطني الكوردي و ما يسمى بـ (tev_dem)الذي لا يملك قراره أصلاً فمن الصعب الإتفاق على شيء مادام هناك من يموله و يملي عليه قراراته هذا من جهة و مكن جهة أخرى هناك فرق شاسع بين المجلسين من جميع النواحي فالمجلس الوطني لم يحمل السلاح من بداية الثورة السورية و حتى يومنا هذا .الأول يتنقل و يتحكم بكل شيء بمفرده بقوة السلاح و ليس له مشروع واضح، أما الثاني له مشروعه الواضح و الصريح ولا يملك القوة فمن الصعب الإتفاق بين الطرفين و كما عبر الناشط السياسي /منال حسكو /عن رأيه قائلا: أنه مما لاشك فيه أن مطلب الوحدة هو هدف جميع أبناء الشعب الكوردي وأن الزيارة التي تمت بين ألدارخليل ودربندي في منظوره هو في إطار التسويق الإعلامي من طرف (tev_ dem) ليس إلا. وأنه إذا كانت الزيارة فعلا للتقارب فلإنجاح مثل هذه الخطوة لابد أن نذكر عدة نقاط كالإتفاق على الثوابت القومية (كالعلم الكوردي_ النشيد القومي أي رقيب_ والبيشمركة)لأن هذه الثوابت مهمة جداً للشعب الكوردي في أجزاءه الأربعة وكذلك فك الإرتباط مع قنديل وعودة الكوادر (كادرو)إلى ساحاتهم الطبيعية وترك أمور كوردستان المحتلة من طرف سوريا لأصحابها وعدم رفع أي صور أو أعلام لها صلة بال(pkk)ومنظومتها أيضا لابد من التخلي عن شعار الأمة الديمقراطية وأخوة الشعوب والكانتونات وتسمية كوردستان سوريا ب /روج آفا / لأن كوردستان المحتلة من طرف سوريا جزء لا يتجزأ من كوردستان الكبرى وكذلك إلغاء كافة إدارات سلطة الوكالة أو الأمر الواقع وبناء أسس جديدة ضمن الإتفاق الكوردي الكوردي وبمشاركة جميع الأطراف السياسية والشخصيات المستقلة ووجهاء وشيوخ المنطقة من أجل وضع دستور يضمن حقوق الجميع ،ونوه حسكو أن النقطة الأهم هي ضمان تنفيذ كافة البنود والمؤسسة العسكرية يجب أن لا تكون تابعة لأي حزب أو طرف بل يجب أن تكون في خدمة وأمان الشعب فهل من الممكن أن تلتزم ال(pyd)بهذه النقاط وتستطيع تنفيذها

أما السيدة /نجاح هيفو/مسؤولة الإتحاد النسائي الكوردي في سوريا رودوز في المانيا كان لها رأي آخر في هذا الموضوع حيث أشارت أنه في ظل حالة التشرذم والخذلان الدولي وفي ظل ما آلت إليه الحالة الإنسانية في سوريا بات من الضروري التوصل الى حلول لإنقاذ ما هو واجب حمايته، كيف لا والخطوة كوردية بمنظوري في ظل ما ذكرته باتت خطوات مثل لقاء الدكتور حميد دربندي والسيد ألدار خليل من الخطوات الهامة والتي يجب التوقف عندها وبغض النظر عن كل الإختلافات فالوضع الحالي يتوجب حالات إسعافيه تاريخية قد يجد الحل السياسي نفسه في هذه المرحلة أمام مواجهة مصيرية تفرض عليه الحلول لأننا أمام شعب مل كل أنواع الحلول ويبحث فقط عن الخلاص .

من اللافت أن الشعب الكوردي بكل أطيافه السياسية المتنوعة رغم اختلافاته السياسية إلا أننا نجد أن وحدة الصف الكوردي هو مطلب كل كوردي غيور وحريص على مصلحة شعبه وقضيته ولا يمكن أن نجد من لا يتمنى وحدة الصف الكوردي وقد تكون اللقاءات هذه وغيرها مقدمة لوحدة الصف والمواقف الكورديين ونهاية لمرحلة الخلافات والإنشقاق الكوردي وذلك كي يكون الكورد موحدين في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة التي تمر بها منطقتنا بشكل عام وسوريا على وجه الخصوص ونتمكن من نيل حقوقنا المشروعة في سوريا المستقبل.

عاطلة ومعطوبة، لا لان اصحابها ومتطويعها لايرغبون بالعمل الانساني، بل لان الدعم والتمويل مقطوع بصورة نهائية، ولا يمكن لاي لاجيء ان يعمل متطوعا لسنوات فيما اولاده يتضورون جوعا). في حين كانت هناك منظمات غير مدركة تماما لاساسيات تشكيل وعمل منظمات المجتمع ولم تستطيع أن تبحث أو تطور نفسها وبالتالي كان دورها هامشياً أو شكلياً، طبعاً بين النموذجين السابقين هناك نماذج تتفاوت في الهيكلة والعمل. وهناك جوانب أخرى تؤثر على عمل هذه المنظمات وهي غياب التعاون بشكل عام في تشكيل بنية للعمل المدني المتماسك وظهور بعض الاصطفافات والصراعات المبنية على توجهات واسس مختلفة والتي اثرت بشكل واضح على بلورة تلك المنظمات وتطور عملها لأن من اساسيات العمل المدني هي التعاون والتشارك وبناء التحالفات خدمةً للهدف العام الذي تشترك فيه معظم إن لم نقل جميع المنظمات من حيث المبدأ، إضافة إلى انتشار مفاهيم خاطئة عن المجتمع المدني وهو بأنه يمكن أن يكون البديل عن الأحزاب السياسية وإنها تسعى للحصول على السطلة بشكل او بأخر، وهنا يقول خالد محمد حمادة مدير مجلس اللاجئين الكورد في السليمانية(حسب تجربتي خلال السنوات التي عملنا فيها ومازلنا نعمل يتضح بأن الزملاء العاملين ضمن هذه المنظمات ما زالو متمسكين بالعقل الحزبية الضيقة من خلال الممارسات السلبية التي تلقوها من الثقافة الحزبية ومصالحها الضيقة، بعبارة أخرى هناك خلط ما بين مفهوم المجتمع المدني والمفهوم الحزبي لدى معظم هؤلاء الزملاء، وهذا بحد ذاته يعتبر تحديا كبير لتطوير وترسيخ مفهوم المجتمع المدني ، كآلية جديدة للدفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. والنقطة الأهم هو عدم تقبل الأحزاب الكوردية السورية في الاقليم وخارج الاقليم لمفهوم منظمات المجتمع المدني والهاجس الكبير لدى هؤلاء الأحزاب والخوف بأن منظمات المجتمع المدني هو بديل لهم). ولكن هذا المفهوم يتعارض تماماً مع الهدف من تشكيل منظمات المجتمع المدني التي تسعى وتعمل على مساعدة تحسين الحياة العامة وخاصة فيما يتعلق بتوعية الناس وتقديم الخدمات وبناء المجتمع من جهة والتعاون مع الأحزاب والجهات الحاكمة من جهة أخرى، وهذا ما أكده مفهوم الأمم المتحدة لمنظمات المجتمع المدني التي عرفتها بالشكل التالي: يعد "المجتمع المدني" هو القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال. ويتكون قطاع المجتمع المدني من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتقر الأمم المتحدة بأهمية الشراكة مع المجتمع المدني لما يضطلع به من تعزيز مثل المنظمة ودعم عملها.

هناك تحدي أخر والذي بدأ واضحاً للعاملين في الشان العام والمتابعين لنشاطات المنظمات بشكل خاص وهو غياب الدعم الدولي للمنظمات العاملة في الاقليم وإقصاءها عن المحافل الدولية التي تعنى بالشأن السوري حيث كان الاعتقاد في السابق بأن هذا الاهمال صدفة إلا أن تكرار هذا الشيء شكل هاجس وقلق لدى المنظمات العاملة في الاقليم حيث اصبحت هذه المشكلة تطفو على السطح في النقاشات واللقاءات التي تقام بين اللاجئين خاصة مع تنامي اهمال اللاجئين السوريين الموجودين في الاقليم وليس فقط المنظمات، وما رافق ذلك من عدم ذكر اللاجئين في الاقليم من معظم البيانات الختامية والتقارير الصادرة عن الجهات الدولية. وهنا يضيف دكتور علي ميراني(يعاني اللاجئين السوريين والمنظمات السورية في الاقليم من غبن وإهمال شديد من قبل المنظمات الدولية وذلك بسبب استحواذ المنظمات الدولية الكبيرة على معظم التمويل من الجهات المانحة في حين لا تحصل المنظمات السورية سنتاً واحداً من الأمم المتحدة).

تملك منظمات المجتمع المدني السورية في الاقليم مقدار لا بأس به من الكفاءة وروح العمل والاستعداد لتطوير نفسها والقيام بواجبها في خدمة الناس والعمل على تعزيز مفاهيم المجتمع المدني المتحضر لارساء الديمقراطية ونشره في المجتمع وفق اسس صحيحة وواقعية. وهنا تقول جليلة عوجة مدير اتحاد نساء روج افا(هناك امكانية لتطوير المنظمات وخاصة النسائية لتقوم بعملها وواجبها عن طريق التدريب والتنظيم ونشر المفهوم الصحيح لدور المنظمات، وكذلك يجب مشاركة النساء في جميع مناحي الحياة). لذلك من الضروري توفر المزيد من الدعم والمساندة للمنظمات وخاصة النسائية ليساهموا مع غيرها من المنظمات السورية الموجودة في الداخل السوري وكذلك المتواجدة في بقية الدول التي تستقبل اللاجئيين السوريين لتقوم بدورها الريادي والتوعوي والخدمي.

المجلس الوطني الكردي: ممنوع إطلاق النار...!

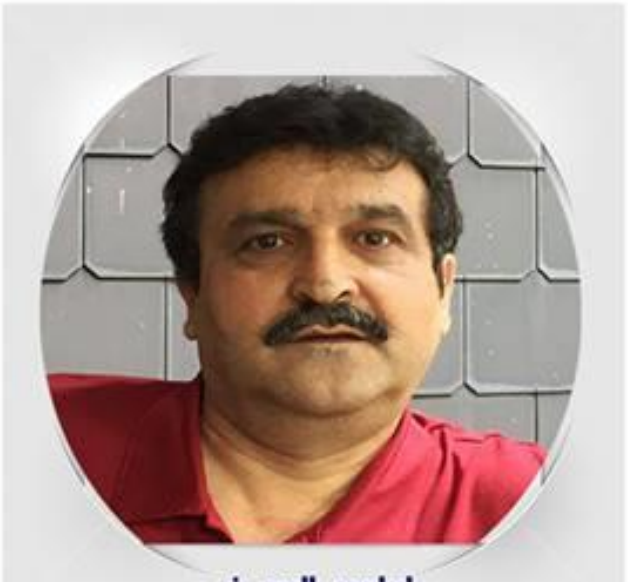

إبراهيم اليوسف

قبل كل شيء أؤكد أن عنوان المقال أعلاه- وضع في اللحظات الأخيرة، بديلاً عن عنوان آخر، هو:" انتبه: المجلس الوطني الكردي-ممنوع النقد"، وه ونقد ذاتي لي، ككاتب، توقفت عن نقد المجلس في أكثر من -مرحلة-عندما كان يتعرض للاضطهاد من قبل آلة الاستبداد، وقد تعرضنا لنقد آلياته، إما عبر مراسلة قياداته، أو عبر المشاركة أو محاولات إعداد ملفات خاصة عن بعض محطاته، مع اعترافي- المسبق- بأنني أرى أنه: أي المجلس الوطني الكردي، ومعه الأحزاب الكردية التاريخية التي عملت في معادنا، وهي الأحزاب التي تأسست ما بين" 1957-2011"-أستثني منها ما تأسس، وقبل أن يكون مجرد واجهة لحزب آخر، وسخر المكان وكائنه لأجل سياساته الحزبية التي طالما نقدناه، بل رفضناها.

لم أنظر إلى أحزاب المجلس الوطني الكردي، وامتداداته، خارج إطاره، إلا وهي الممثل الشرعي عن شعبنا، وهوما تبنيته في خطابي قبل تأسيس المجلس، وبعده، كرأي شخصي، لن أتخلى عنه، وامتنعت عن نقدها في مرحلة ما قبل الثورة، قائلاً: إنها أحزاب حركة التحرر، بيد أنني تفاجأت بممثلي بعض أطرافها، بعيد تأسيس المجلس بأنهم راحوا يمارسون استبداداً دعاني لأن أقول أكثر من مرة: إن من بين ممثلي أحزاب المجلس من لو صار القرار العسكري بأيديهم لعاثوا ظلماً وسواه، كما فعل من جاء واستولى على القرار، دون أن يكون- تاريخياً- إلا عبئاً على أبناء المكان، بل ومن دون أن يكون إلا مغتصباً للسلطة، عابراً، لا علاقة له بابن المكان، وإن اتخذ هذا الأخير وقوداً لدلته، وواجهة قيادته، بعد أن قبل بذلك بعض الخواة، الذين لا تاريخ نضالياً لهم في الدفاع عن المكان، وأستطيع تسميتهم واحداً واحداً..!؟

أجل، لطالما غضضنا النظر عن الأخطاء التي وقع فيها المجلس الوطني الكردي منذ تأسيسه، إذ ثمة من عادى من بينه: الحراك، وصار يمسك العصا من وسطها، يسير على رصيف- التظاهرات الشبابية- أو من لم يتورع عن إعلان موقف المضاد لهذه المظاهرات، ناهيك عن أن ذلك ترافق مع أعظم خطأ وقع فيه المجلس، وهو: عدم الانضمام إلى المجلس الوطني السوري، مفوّتاً فرصة فرض الذات، على المعارضة السورية، الحقيقية، وكان ممكناً أن يكون المجلس حاضناً لهذه المعارضة كما تم ذلك في إقليم كردستان، ما أعطى الفرصة لصعود بعضهم ممن لا تاريخ نضالياً لهم، ليلتحق المجلس بعد ذلك ب"الائتلاف" بعد سقوط آلة الخوف، ومن دون أن يستطيع ممثلوه تجاوز ما حققته الكتلة الكردية في المجلس الوطني السوري، من تثبيت للحقوق الكردية في مؤتمر قرطاج-تونس أواخرالعام 2011، وأتذكر هنا أن بعض مسؤولي الخط الأول الذين لم يدخلوا المجلس الوطني السوري، كانوا هم أو ممثلوهم يراسلون بعضنا من أجل كراسيهم، أو أن هناك من ابتعد، وعرقل الانضمام إلى المجلس الوطني السوري، لأن ما توافر من مقاعد لم يكن كافياً، أومن كانت له حساباته الخاصة، ناهيك عن أن هناك من كان ضمن هذا المجلس السوري، وراح يحارب من بقيوا فيه-من المستقلين- لأنهم لم يتبعوه!

وإذا كنت أتحدث- هنا- عن المجلس الوطني السوري، فلا أنظر إليه إلا أنه مصدر وباء المعارضة السورية، وهومن أسس لتكبيلها، وإفسادها، بعدما حاول المهيمنون عليه على تفريغه من-محتواه- وخلق كتل وهمية، مقابل تهميش الصوت الكردي، في ما بعد، إلا أن وجود أحزاب الحركة الوطنية الكردية فيه كان سيغير من مساره، أو حتى كان ممكناً أن تشكل هذه الأحزاب بديلاً- عن المجلس، غير المستقر، في بداياته، كأن يكون مقرها: قامشلي، أوكوباني، أو عفرين، وحتى-أربيل/ هولير، شريطة الحفاظ على شخصيته، وقراره، مع احترام كل الأطراف الكردستانية، وتاريخها، ونضالاتها، من أجل كائن ومكان كل منها، على حدة!

وإذا كنت أتحدث عن أخطاء المجلس- وثمة ما لا أ رضاه ولا أقبله- في المواقف الفردية، الصرفة، أو تلك التي تشرعن بفرضها على المجلس عامة، ليكون قراره، فإنني لاعتبر وجود أي قيادي، أي عضو منتم لأحزاب المجلس، في الوطن، مأثرة كبرى، حتى وإن لم ينبسا ببنت شفة، مادام أنه لا يصفق لزلات الجور والظلم، هناك، إلا أنا كل هذا يجب ألا يقف حائلاً دون ممارسة النقد، لأن ثمة تراكمات من الأخطاء اللامعقولة، تمارس، في المجلس الوطني الكردي، وقد آن أوان الإشارة إليها.

حقيقة، إن الحديث عن أخطاء المجلس الوطني الكردي لهو طويل، ويستحق دراسات مطولة منا جميعاً، إلا أن كل هذه الأخطاء لا تعادل نقطة دم هدرت من قبل خصمه، الدخيل، أصلاً، ولا دقيقة اعتقال لبريء، أو شاب مخطوف- بالرغم من أنف أمه وأنفه- ليزج في- الجندية الإجبارية- ويعود شهيداً في تابوت فارغ، أو مجرد أشلاء، أو جثة هامدة. وعندما أتحدث عن أخطاء المجلس، فهوكد أنني أدرك أنه بعيد عمليات الخطف، والاغتيال التي تمت بحق المناوئين ل" ب ي د" وضع المجلس الوطني الكردي أمام خيارات صعبة، وقد جاء صعود هذا الحزب الأخير نتيجة عمليات الترهيب ومن ثم الترغيب لبعض ضعاف النفوس، أو من أخطأ المجلس الوطني الكردي في احتضانهم، في سبيل حسابات" حزبوية".

كما أنني لاعترف- هنا- أن محطات: اتفاقات هولير- دهوك، غدت دافعاً كبيراً لتنظيم" ب ي د" ليعطى له نصف مقاعد التمثيل في-الهيئة الكردية العليا- في الوقت الذي لم يكن له حضور يزيد عن"3-7" بالمئة من الكرد في سوريا.

من هنا، فإنني عندما أقول: ممنوع إطلاق النار، فإنني لعارف- سلفاً- أن النقد ليس رشقات نارية يطلقها أي ناقد، بحق منقوده، بل هو تقويم موضوعي، قدر الإمكان، لخطابه، لمنجزه، لمسيرته، وهذا من حق أي منا، مادام أن شعار"المجلس الوطني الكردي يمثلني" قالته جماهيرنا- داخل الوطن- وكان هذا الشعار، وتظاهرة من تبنوه هوية المجلس الوطني الكردي التي لم يملك أي طرف آخر، مثلها، وهي علامته الفارقة، العلامة التي لا تعفيه من المحاكمة، الموضوعية، بعد سبع سنوات من عمره!؟

ملاحظة:

سأحاول في الحلقة التالية، أن أتحدث في جانبين مهمين، من الأخطاء التي وقع المجلس الوطني الكردي فيها، أولها: حالة التعاطي مع منظمات المجتمع المدني بين الوهم والواقع، حيث أعدني أحد الشهود على ذلك، من خلال تجربتي الشخصية مع المجلس، عشية تأسيسه، وحتى ما بعد مؤتمريه الأولين. وثانيها محاولة تسليط الضوء على تجارب بعض المجالس المحلية للمجلس، خارج الوطن: نقاط القوة والضعف؟!

يتبع

الهوية الثقافية.

إن أهمية الهوية الثقافية بارزة من خلال الواقع العملي المعاش القائم على استحالة تواجد أي تجمع مستقل متمتع بوعيه وإرادته, ممارساً لأي عمل أو ممارسة تاريخية مستقلة, ما لم تكن متميزة بموارد وطبيعة ثقافية متميزة, فأي جماعة تفتقد لتفردها وتميزها الثقافي ومواردها التي لا تُشارك فيها أحداً من مشاركيها العيش تحت علم ونشيد وطني واحد, فإنها تكون فاقدة للهوية الجماعية المستقلة بثقافتها وتراثها عن العسف والقسر السياسي الحاصل بحقها من لدن السلطة المغتصبة للحق العام والخاص, وما أن فقدت تفردها واستقلاليتها الثقافية –دون أن تكون منفصلة عن الواقع الثقافي الوطني- فإن هذه الهوية تصبح مندمجة قسرياً في سواها من الهويات الثقافية الأخرى, بل وتتمثل ثقافة هجينة غير ثقافتها, ويتعدى الأمر إلى الخضوع العملي والفعلي لهذه الثقافة المفروضة على الأقليات, وصحيح أن هذه الأقليات تكون قد جاهدت منذ سنين طويلة للحفاظ على شيء من ملامحها الثقافية الأصلية, لكن مع ذلك فإنها لا تتفاعل مع وسطها الاجتماعي-السياسي, بسبب الكبت الحاصل, وتقتصر على التقوقع حول انتمائها التاريخي.

في الصراع الثقافي

إن السيطرة الثقافية لا تعني سلب الثقافات الأخرى نسقها ورتمها الخاص, وإمكانية إبداعها, كما تتصور العقلية الشوفينية, بل على العكس من ذلك يمكن للثقافات أن تُشكل ما يخصها من إستراتيجية فعالة تساعده في التصدي لظاهرة السيطرة هذه, أو على أقل تقدير التعامل معها بشكل يسمح لها بالاستمرار في البقاء والصراع والرغبة والعمل على المشاركة في الإبداعات الحضارية, كما جاهدت وكابدت الثقافة الكوردية في مواجهة الهيمنة وحالة الإنكار والإقصاء الثقافي الشوفيني المتبع في سوريا. إن أي ثقافة تعد منظومة شديدة التعقيد, تحتوي على مميزات كثيرة وعديدة يمكنها أن تجاهد في سبيل استمراريتها وتأقلمها ويُمكن لأي ثقافة مهددة بالانهيار أو التهميش أو الإقصاء, أن تعتمد على الثقافة المهيمنة لتطور من نشاطها وعملها بوسائل لا تمتلكها, بكونها مُحاربة ومسلوبة الإرادة والحرية. وللعلم فإن أي ثقافة لا تُجاهد في سبيل تشكيل استراتيجية فعالة لمقاومة حالة السيطرة والهيمنة عليها, فإنها تكون في النهاية أمام حالات من قبيل فقدان النظم والقيم المعبرة والمكونة عنها ونسف اللغة وعلم اللسانيات واللهجات, والتي تعتبر نظم رمزية وفي غاية الأهمية للتواصل, وهي المنظمة والمؤسسة والمؤثرة والفاعلة والمكونة لعمل الإنسان وحياته وسلوكه. إن أي سيطرة ثقافية تخضع لمبدأ الصراع والتوازن والمتغيرات, لذا من المستحيل أن تكون هذه السيطرة ثابتة وحاسمة ونهائية. ففي إعادة تشكيل موازين ثابتة للقوى تكون بمثابة إعادة الروح لهذه الثقافات, بكون أن سيطرة وتهميش أي ثقافة على/ ول, لأي ثقافة أخرى لا تكون لا مطلقة ولا كاملة واستحالة منعها من الاحتفاظ بتراثها أو جزء من تراثها لذا فإن أي ثقافة مهزومة يُمكن لها أن تولد من جديد, مادامت هناك معارضة مستمرة لعقلية السيطرة, ومادمت السيطرة غير حتمية وغير قادرة على ردم الفجوة الحتمية الكامنة في مبدأ السيطرة, وهذه الفجوة هي استحالة كبت وإلغاء أو رمي ثقافة ما تحت سياط الثقافة المسيطرة.

شبح التعددية الثقافية

لعل الخوف من التنوع الثقافي أضحى كالشبح المطارد للنظام السوري, خاصة وإن جهابذة الفكر العنصري للنظام السوري, يصورون أمر التنوع الثقافي على أنه تبعية متزايدة باستمرار لدول الجوار, وعلى نحو ما ثقافة العدو, وما هذا العدو سوى عدو مصطنع افتراضي دوغمائي رسمه النظام وأشتغل طويلاً على ترسيخه في أذهان الجميع, لدرجة أنه صدق كذبته المفتعلة, وراح ينسج القصص والأوهام عن دور التنوع الثقافي وخاصة الكوردي والأشوري, في نسف الترابط القومي مع الثقافة العربية والقومية العربية والوطن العربي. لكن ماذا تعني التعددية الثقافية, وإلى أي حد تؤثر على سيادة الدولة؟ إن التنوع الثقافي واسع جداً يحتضن الاعتماد والتبادل الاجتماعي والسياسي والإنساني بين الدول, وبين الجماعات المتنوعة المشكلة لهذه الدول, والتنوع الثقافي يشير أيضاً إلى التكامل والتفاعل بين مختلف الشعوب والأمم المتنوعة والمختلفة في كثير من القضايا والنواحي, إلا أنها تشكل حالة وجدانية متفاعلة وثقافية موحدة, مع احتفاظ كل فريق بخصوصيته, وكمثال على ذلك الاتحاد الأوربي حيث أن الدول الأعضاء تتقاسم نفس القيم والقواعد الديمقراطية وتتقارب وتتشابه دساتيرها, وانبثق عنها قانون أوربي ودستور أوربي موحد, ومع كل ذلك فإن كل منهم لا يزال يحتفظ بخصوصيته وتراثه ولغته وثقافته وما يميزه عن غيره, بل راحت كل دولة تتفاخر بما لديها من أعراق وقوميات وحتى بمدى حفظها وصونها لثقافات المهاجرين لديها.

التنوع الثقافي لا يلغي سيادة الدولة

إن مفهوم سيادة الدولة تكون في منع الدولة للتدخل الخارجي في السيادة الداخلية وتطبيق القوانين ضمن الشؤون الداخلية, وآلية التعامل مع الشعب, لكن وفي حالات التنوع القومي والعرقي والثقافي, فإن أي دولة لا تراعي هذا التنوع, فإنها هي من تدفع بتلك الأقليات إلى تبني شعار طلب المساعدة من الخارج, وفي حال معضلة استنجاد الداخل بالخارج يمكن القول: لو طبقت أي دولة ولو الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحقوق المرأة والحقوق الثقافية واللغوية, واحترام الخصوصيات العرقية, لما وجد أي صوت منادى بالخلاص, لكن الذي يحصل هو نسف حقوق الأقليات والحقوق الثقافية بحجة الحفاظ على هوية الدولة, في الوقت الذي يمنح التنوع الثقافي قوة وغنى ومناعة للجبهة الداخلية في مواجهة أي عدوان خارجي, فأي دولة متنوعة اللغات والأعراق والثقافات والقوميات والأديان, يُمكن تشبيهها بالدائرة الكبرى, هذه الدائرة التي تبدأ بالانحسار والتقهقر رويداً رويداً, بسبب النزاعات الداخلية الثقافية منها والمطالب القومية, وحين تفاقم هذا النزاع ضمن هذه الدائرة, فإنها تصبح مهيأة في أي وقت للانفجار, عدا عن ضعفها وعدم تمكنها أو قدرتها أو حتى استعدادها للدفاع عن الوطن, ومن جديد فإن مرد هذا الأمر أنها يعود وبالدرجة الأولى إلى النظام القائم في تلك الدول, وما النظام السوري ونسفه لمبدأ التنوع الثقافي, واستباحته للثقافة الكوردية والأشورية والتركمانية والشاشانية, إلا خير مثال عن تلك الدولة التي تحولت إلى دائرة نزاع وسجال.

مواطنة دون قبول الكوردي؟

هيئة التحرير

إن السلطات والحكومات والجماعات الرافضة لمبدأ المواطنة الحقيقية القائمة على حقوق الأقليات، هي تلك الجماعات المنغلقة على نفسها، والرافضة لأي إشراك أو حوار مع الآخر، وبذلك فإن هذه الجماعات المغلقة على نفسها، تتقاسم السلطة فيما بينها وفق نسبة القوى المتغيرة، وترفض اقتسام السيادة مع الآخر إلا في الحالات الطارئة، وحينها يصل الأمر بها إلى وضع مزري لا تتمكن من بعده السير وحيدة في وسط الركام والحطام، ويكون الكورد محرومون منذ زهاء نصف قرن من ابسط حقوق الحياة، فإنه أن الأوان لكي يطالبوا بها يُحصن لهم حقوقهم ومزاياهم ويُبعد عنهم شبح دكتاتور آخر، وهم في نفس الوقت يرفضون أن يتحولوا من قوى سياسية محلية إلى استطالات لقوى متطرفة منبوذة، ولعل هذه كانت الشماعة والمحرقة والمقصلة التي لف بها النظام عُنق الحركة السياسية الكوردية، ولي زراع الشعب الكوردي، ونجح إلى حد بعيد جداً في زرع هذه الثقافة في عقول الجميع. وبكل تأكيد أن قيم المواطنة تتوزع وتتنوع وتكثر مابين البعد والقيمة الإنسانية، والديمقراطية، والقانونية ، والدستورية، والبيئية، والمعيشية، والعاطفية، والجنسية، والاجتماعية، والدينية، والشخصية، و...الخ، ولكي تتمكن المواطنة من الاستمرار والعيش لابد لها من أن تستند إلى جملة من المفاهيم منها:

- لابد أن تكون الإرادة جمعية لكي تضمن التوافق بين الحرية والمسؤولية، وكي لا تصير الحرية فوضى.
- لابد من أن تكون الثروات لجميع أفراد الشعب وتوزيعها توزيع عادل، وان يشترك كافة فئات الشعب في الملكية.
- رفع قيمة الفرد من مجرد فرد، إلى الفرد المواطن وتوفير هامش من حرية الحركة كي يتسنى له ممارسة حريته وطقوسه دون أي قسر أو أكراه.
- لابد من مبدأ الشفافية في التواصل والاتصال بين جميع مكونات الشعب بشكل عام، وبين القيادة والمسوؤلين والشعب بشكل خاص.
- لابد من السيادة الحقيقية، سيادة الوطن، سيادة القانون، سيادة الدولة، حتى السيادة الذاتية، كي يتمتع الوطن والمواطن بكرامته الحقيقية.
- التنوع والاختلاف في إطار الوحدة، وهي الضمانة الحقيقية لحفظ حقوق الأقليات وضمان عدم تهميشهم مجدداً كما هو حاصل لحدِ الآن للمنطقة الكوردية في سوريا.
- المساهمة في الإبداع ومساعدة النشئ لتطوير الإبداعات الشخصية.
- افتتاح حلقات نقاش بين الجماعات والفارد للتبادل الحواري.
- بناء ثقافة التسامح والتآخي والسلام والأمن والاعتراف بالآخر، كي يتمكن الوطن من بناء صف متين قوامه التعدد والتنوع.
- تطبيق المعايير والقوانين الدولة.(1)

إن المواطن الكوردي يرغب في ممارسة الحقوق السياسية، كالمساواة والحرية، وحقّ المشاركة في تسيير الشأن العام، وعلى أساس هذه المشاركة الحرّة يعترف بشرعية النظام الذي يحكمه، وبدون ذلك لن يكون هناك أي أعترف كوردي بأي نوع من أنواع الأنظمة التي ستقام في سوريا. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال في غاية الأهمية...ما المواطنة إذاً؟ بل ما المواطنية، إذا أردنا أن نرفع مستوى المفهوم باستعمال صيغة المصدر الصناعي؟

هنالك أبعاد وأبعاد للمواطنة الكاملة؛ المواطنة بمعناها الشامل وهي:

البعد الإنساني: الرحمة؛ التكافل؛ التعاون؛ المساواة بين الجنسين؛ رفض أشكال التمييز كافة؛ الإعلاء من شأن الحرية؛ ضمان حق اختيار المعتقد.

البعد الديمقراطي: حرية اختيار السلطات السياسية؛ التداول السلمي على السلطة، تأكيد مفهوم التشاركية التي تعني مؤسسات الدولة بقطاعيها العام والخاص، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني، وضمان مشاركة الشعب الكوردي في أي حكومة مُقبلة، احترام مبدأ التعددية وممارستها التي تقوم علي وعي عميق بمفهومي التنوع والاختلاف في إطار حضاري يستوعب التمايز الثقافي والديني والعرقي والقبلي والطائفي: التنوع في إطار الوحدة.تماماً كما هو الوضع بالنسبة للكورد في سوريا

البعد البيئي: المحافظة علي البيئة وحمايتها؛ الانتماء للأرض؛ المحافظة علي القدرة الاحتمالية للأرض.

البعد القانوني والدستوري: احترام القوانين والدساتير والمعايير التي تكفل للأفراد والجماعات حرية التعبير عن آرائهم(2). فمجرد التكلم عن المواطنة يتبادر إلى أذهاننا مباشرة شكل الدولة الحديثة والعصرية وفي هذا الخصوص يرى علي خليفة الكواري في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية إن المواطنة تمثل " أساس عملية الاندماج الوطني وشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة، كما كان المدخل إلى إرساء أسس نظم حكم ديمقراطي فيها (3)"

ولأن المفاهيم هي أسماء العالم ومفاتيح الدخول إلى كيانه، ناهيك عن المدلول اللغوي والإصلاحي له، ولما تمثله الحقوق السياسية من أهمية في واقعنا المعاصر ومجتمعنا الكوردي المتشرب للموروث الثقافي البعثي دون وعيه ودون رغبة منه، نتيجة السياسات المتبعة من قبل السلطات، لذا لا يمكن إهمال تأثير الخطابات والمناهج الدراسية التي كانت تزرع التفرقة والكراهية والبغضاء في نفوس الجميع، لكن بنكهة تزيينية كما يقول جاد الكريم الجباعي في هذا الصدد" يبدو أن الذين يُزينون المفاهيم ويقدسونها أو يقبحونها ويدنسونها، أنما ينطلقون من رؤية ذاتية وسكونية، لا من رؤية واقعية وتاريخية"(4).

كما عهدت السلطات إلى تطبيق سياسة سيئة وهي ربط الوطنية بالقومية، ووفق هذا الاعتبار فان أي كوردي حتى يُثبت وطنيته لابد له من ربطها بالقومية العربية، وقبولها قومية بديلة عن القومية الكوردية، ومفهوم القومية العربية هذه تخرج الجماعات الإثنية واللغوية والثقافية المتمايزة والمتنوعة من دائرة الأمة، أي من دائرة المجتمع المدني والدولة القومية، لذا فان نسف المجتمع الحالي وعلى أقل تقدير المجتمع الكوردي من النواحي التقليدية ومن النواحي التي قام البعث على زرع أوتاد التفرقة والتخلف والرجعية فيها بات من أساسيات فعل وعمل الشباب الكوردي، ولابد من النزوع نحو علاقات ضرورية منطقية تاريخية وواقعية بين الدولة الوطنية والمجتمع المدني، والنظر إلى القومية على أنها فضاء ثقافي مشترك بين جميع قوة الأمة وتمثيلاتها، تكون بذلك وصفة للدولة المعنية، ومنظوراً إليها من الخارج، أي من غير مواطنيها، ومن ثم فإن مفهوم المجتمع المدني تعبير سوسيولوجي، ومفهوم الأمة تعبير ثقافي، ومفهوم الشعب تعبير سياسي عن حقيقة واحدة، هي الدولة الوطنية، وهذه الدولة الوطنية يجب أن لا تبدو لمواطنيها إلا في صيغة النظام العام، والمصلحة العامة ، والإرادة العامة، أي في صيغة دولة حق وقانون لجميع مواطنيها بلا استثناء ولا تمييز (5).

– جاد الكريم الجباعي، في المواطنة، http: / /www.assuaal.net.
– بتصرف:الحسن بن طلال، نحو ميثاق مواطنة عربي، مجلة قضايا وأراء، العدد44134، 7 أكتوبر، 2007،
http: / /www.ahram.org.eg /Archive /2007 /10 /7 /OPIN2.HTM
– مجموعة من المؤلفين، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص13.
– جاد الكريم الجباعي، أطياف الايدولوجيا العربية – دراسات نقدية في الفكر والسياسية، النايا للنشر، دمشق، 2011، ص131.

المرجع السابق، ص133.